

**تدوين الحديث
وكتبه
أنواعها وطبقاتها**

إعداد

محمد بن عمر بازمول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَمِْلءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ، أَهْلَ الثَّنَاءِ
وَالْمُجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ . وَالصلاة والسلام على مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، آل بيته
الأطهار، وصحبه الأخيار.

أما بعد :

فهذه مذكرة صغيرة، في معرفة مناهج التصنيف عند أهل الحديث، وطبقات
كتبهم، نقلتها من كلام أهل العلم، وقربتها لطالب الحديث، لحاجته إلى معرفتها،
وعدم استغنائه عن دركها.

وقد كسرتها على مقدمة ومقصدين وخاتمة.

المقصد الأول : تدوين الحديث .

المقصد الثاني : في أنواع كتب الحديث.

المقصد الثالث : في طبقات كتب الحديث.

والمقدمة في أهمية معرفة مناهج المحدثين في التصنيف وأغراضهم.

والخاتمة في تداخل معرفة أنواع الكتب الحديثية ومناهجها وأغراضها، مع

التخريج ودراسة الأسانيد، وعلم العلل.

والله أسأل أن يتقبل جميع عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وداعياً إلى سنة نبيه

عليه أزكى الصلاة وأتم التسليم.

المقدمة : أهمية معرفة مناهج المحدثين في التصنيف وأغراضهم.

معرفة مناهج علماء الحديث، واختلاف أغراضهم في مصنفاتهم في الحديث، من الأمور المهمة التي تساعد عند البحث عن الحديث، كما تساعد في فهم مقاصدهم من إirاده في كتبهم، وبالتالي بيان مرتبة الحديث.

ومن أهم الكتب المساعدة في ذلك: كتاب "الخطة في ذكر الصحاح الستة" لصديق حسن خان القنوجي^(١)، وكتاب: "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة" لمحمد بن جعفر الكتاني^(٢).

ولابن الأثير - رحمه الله - في مقدمة كتابه: "جامع الأصول في أحاديث الرسول" فصل نافع في بيان اختلاف أغراض الناس ومقاصدهم في تصنيف الحديث^(٣) وكذا لشاه ولي الله الدهلوي - رحمه الله - فصل ممتع في طبقات كتب الحديث^(٤).

وقد رأيت صاحب "الخطة في ذكر الصحاح"^(٥) قد نقلهما مع زيادات

(١) مطبوع، منها طبعة بتحقيق: علي حسن الحلبي، دار الجليل - بيروت، دار عمّار، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ

(٢) مطبوع، منها طبعة بتحقيق: محمد المنتصر بن محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ

(٣) جامع الأصول (١/٤٣).

(٤) حجة الله البالغة (ص ١٣٢-١٣٥).

(٥) سيأتي - إن شاء الله تعالى - بيان أن الكتب الستة - ما عدا البخاري ومسلم - مشتملة على جملة من

وتتمت، فرأيت أن من المفيد نقل ذلك كاملاً هنا مع تصرف يسير جداً، والله المستعان.

قال - رحمه الله - في بيان اختلاف الأغراض في تصانيف علم الحديث:

"اعلم أن هذا العلم على شرفه وعلو منزلته كان علماً عزيزاً مشكلاً للفظ والمعنى، ولذلك كان الناس في تصانيفهم مختلفي الأغراض:

- فمنهم: من قصر همته على تدوين الحديث مطلقاً ليحفظ لفظه، ويستنبط منه الحكم، كما فعله عبد الله بن موسى الضبي، وأبو داود الطيالسي، وغيرهما أولاً، وثانياً أحمد بن حنبل ومن بعده فإنهم أثبتوا الأحاديث من مسانيد رواتها، فيذكرون مسند أبي بكر الصديق، ويثبتون فيه كل ما رووه عنه، ثم يذكرون بعده الصحابة واحداً بعد واحد على هذا النسق.

قال القسطلاني: فمنهم من رتب على المساند كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وأبي خيثمة، والحسن بن سفيان، وأبي بكر البزار، وغيرهم، انتهى.

- ومنهم: من يثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليل عليها؛ فيضعون لكل حديث باباً يختص به، فإن كان في معنى الصلاة ذكروه في باب الصلاة، وإن كان في معنى الزكاة ذكروه فيها، كما فعل مالك في "الموطأ" إلا أنه لقلّة ما فيه من

الأحاديث الضعيفة، ممّا يجعل تسميتها "بالصحيح" غير مطابقة للواقع، وقد شاعت هذه التسمية بين العامة، فأوهمت أن كل ما في الكتب الستة من الحديث صحيح، وليس الأمر كذلك، فتنبه، والقنوجي - رحمه الله تعالى - أطلق ذلك في عنوان الكتاب من باب التغليب فلا تغتر، والله الموفق.

الأحاديث قلتُ أبوابه، ثم اقتدى به مَنْ بعده، فلما انتهى الأمر إلى زمن البخاري ومسلم وكثرت الأحاديث المودعة في كتابيهما؛ (كثرت أبوابهما) واقتدى بهما من جاء بعدهما.

وهذا النوع أسهل مطلباً من الأول لوجهين:

- الأول: أن الإنسان قد يعرف المعنى الذي يطلب الحديث لأجله، وإن لم يعرف راويه ولا في مسند مَنْ هو، بل رُبَّما لا يحتاج إلى معرفة راويه، فإذا أراد حديثاً يتعلق بالصلاة، طلبه من كتاب "الصلاة" وإن لم يعرف أن راويه أبو بكر رضي الله عنه.

- والوجه الثاني: أن الحديث إذا ورد في كتاب "الصلاة" علم الناظر فيه أن ذلك الحديث هو دليل ذلك الحكم من أحكام الصلاة، فلا يحتاج أن يتفكر فيه ليستنبط الحكم منه، بخلاف الأول.

- ومنهم: مَنْ استخرج أحاديث تتضمن ألفاظاً لغوية ومعاني مشككة؛ فوضع لها كتاباً قصره على ذكر متن الحديث، وشرح غريبه، وإعرابه ومعناه، ولم يتعرض لذكر الأحكام، كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة وغيرهما.

- ومنهم: مَنْ رتب على العلل بأن يجمع في كل متن طرقه، واختلاف الرواة فيه؛ بحيث يتضح إرسال ما يكون متصلاً، أو وقف ما يكون مرفوعاً، أو غير ذلك.

- ومنهم: من قصد إلى استخراج أحاديث تتضمن ترغيباً وترهيباً؛ وأحاديث تتضمن أحكاماً شرعية غير جامعة فدونها وأخرج متونها وحدها؛ كما فعله أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في "المصايح" واللؤلؤي في "المشكاة" وغير هؤلاء، فإنَّهما حذفوا الإسناد واقتصر على المتن فقط.

- ومنهم: من أضاف إلى هذا الاختيار ذكر الأحكام وآراء الفقهاء؛ مثل أبي سليمان محمد بن محمد الخطابي في "معالم السنن" و"أعلام السنن"^(١)

- ومنهم: من قصد ذكر الغريب دون المتن من الحديث، واستخرج الكلمات الغريبة ودوّنّها ورتبها وشرحها كما فعل أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي الباشاني، وغيره من العلماء.

وبالجملة: فقد كثرت في هذا الشأن التصانيف، وانتشرت في أنواعه وفنونه التأليف، واتسعت دائرة الرواية في المشارق والمغرب، واستنارت مناهج السنة لكل طالب، ولكن لما كان أولئك الأعلام هم السابقون فيه لم يأت صنيعهم على أكمل الأوضاع، فإن غرضهم كان أولاً حفظ الحديث مطلقاً، وإثباته ودفع الكذب عنه، والنظر في طرقه، وحفظ رجاله وتزكيتهم، واعتبار أحوالهم، والتفتيش عن أمورهم، حتّى قدحوا وجرحوا وعدلوا وأخذوا وتركوا، هذا بعد الاحتياط والضبط والتدبر، فكان هذا مقصدهم الأكبر، وغرضهم الأوفى، ولم يتسع الزمان لهم والعمر لأكثر من هذا الغرض الأعم والمهم الأعظم، ولا رأوا في أيامهم أن يشتغلوا بغيره من لوازم هذا الفن التي هي كالتوابع، بل ولا يجوز لهم ذلك، فإن الواجب أولاً إثبات الذات، ثم ترتيب الصفات.

والأصل إنّها هو عين الحديث، ثمّ ترتيبه وتحسين وضعه، ففعلوا ما هو الغرض المتعين، واخترمتهم المنايا قبل الفراغ والتخلي لما فعله التابعون لهم،

(١) طبع كتاب "أعلام السنن" تحت عنوان "أعلام الحديث" بتحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود، ضمن

والمقتدون بهم، فتعبوا لراحة من بعدهم.

ثمَّ جاء الخلف الصالح فأحبوا أن يُظهروا تلك الفضيلة، ويشيعوا تلك العلوم، التي أفنوا أعمارهم في جمعها إما بإبداع ترتيب، أو بزيادة تهذيب، أو اختصار، أو تقريب، أو استنباط حكم، أو شرح غريب.

فمن هؤلاء المتأخرين من جمع بين كتب الأولين بنوع التصرف والاختصار كمن جمع بين كتابي البخاري ومسلم مثل أبي بكر أحمد بن محمد الرماني، وأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، وأبي عبد الله محمد الحميدي؛ فإنهم رتبوا على المسانيد دون الأبواب كما سبق.

وتلاههم أبو الحسن رزين بن معاوية العبدري، فجمع بين كتب البخاري ومسلم، و"الموطأ" لمالك و"جامع" الترمذي، وسنن أبي داود والنسائي، ورتب على الأبواب إلا أن هؤلاء أودعوا متون الحديث عارية من الشرح.

وكان كتاب رزين أكبرها وأعمها حيث حوى هذه الكتب الستة التي هي أم كتب الحديث وأشهرها، وبأحاديثها أخذ العلماء واستدل الفقهاء وأثبتوا الأحكام، ومصنفوها أشهر علماء الحديث وأكثرهم حفظاً، وإليهم المنتهى.

وتلاه الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري، فجمع بين كتابي رزين وبين الأصول الستة بتهذيبه وترتيب أبوابه، وتسهيل مطلبه وشرح غريبه في "جامع الأصول"؛ فكان أجمع ما جمع فيه.

ثمَّ جاء الحافظ جلال الدين السيوطي فجمع بين الكتب الستة والمساند العشرة وغيرها في "جمع الجوامع"؛ فكان أعظم بكثير من "جامع الأصول" من جهة المتون إلا أنه لم يبال بما صنع فيه من جمع الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة، وكان

أول ما بدأ فيه هؤلاء المتأخرون أنهم حذفوا الأسانيد اكتفاءً بذكر من روى الحديث من الصحابي - إن كان خبراً - وبذكر من يرويه عن الصحابي - إن كان أثراً - والرمز إلى المخرّج؛ لأن الغرض ممّن ذكر الأسانيد كان أولاً إثبات الحديث وتصحيحه، وهذه كانت وظيفة الأولين، وقد كُفوا تلك المؤنة فلا حاجة بهم إلى ذكر ما فرغوا منه؛ كذا في "كشف الظنون". "اهـ"^(١).

(١) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ١١٢-١١٧)، وقارن بـ "جامع الأصول" (١/٤٤-٤٥).

المقصد الأول

تدوين الحديث

تدوين الحديث

تدوين الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم:

أولاً: إثبات حصول كتابة للحديث في زمن الرسول ﷺ.

يدل عليه حديث الوليد بن مسلم، قال: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: "لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَن مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ مَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُجْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطُهَا إِلَّا لِلْمُنْشِدِ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُفْدَى، وَإِمَّا أَنْ يُقَيَّدَ. فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخَرَ؛ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِلَّا الْإِذْخَرَ.

فَقَامَ أَبُو شَاهٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ!

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ."

قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ: "اَكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ"؟ قَالَ: هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي

سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ" (١).

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة، باب: كيف تعرّف لقطة أهل مكة، حديث رقم (٢٤٣٤)، ومسلم

وحديث كتاب مقادير الزكاة.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَنِي فُرَيْشٌ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْعُضْبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: "اَكْتُبْ؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنِّي إِلَّا حَقٌّ"^(١). وكان يسمي صحيفته بـ"الصادقة". وغير ذلك.

ثانيا: توجيه ما ورد من النهي عن كتابة الحديث .

نهى الرسول ﷺ عن كتابة؛ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"^(٢).

وإنما نهى الرسول ﷺ عن كتابة الحديث لما خشي أن يختلط الحديث بالقرآن في أول الأمر، ورخص لهم بعد ذلك في كتابتها.

قال النووي -رحمه الله-: "قوله ﷺ: "لَا تَكْتُبُوا عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ" قَالَ الْقَاضِي: كَانَ بَيْنَ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ

في كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلوها، حديث رقم (١٣٥٥).

(١) أخرجه أحمد في المسند (الميمية ٢ / ١٦٢)، (الرسالة ٥٧/١١)، تحت رقم (٦٥١٠)، وأبوداود في كتاب العلم، باب في كتابة العلم، حديث رقم (٣٦٤٦). والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، ومحققو المسند.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، حديث رقم (٣٠٠٤).

وَالتَّابِعِينَ اِخْتِلَافٌ كَثِيرٌ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ، فَكَرِهَهَا كَثِيرُونَ مِنْهُمْ، وَأَجَازَهَا أَكْثَرُهُمْ، ثُمَّ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِهَا، وَزَالَ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ.

وَاجْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي النَّهْيِ؛

فَقِيلَ: هُوَ فِي حَقِّ مَنْ يُوثَقُ بِحِفْظِهِ، وَيُخَافُ اِتِّكَالَهُ عَلَى الْكِتَابَةِ إِذَا كَتَبَ. وَتُحْمَلُ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ بِالْإِبَاحَةِ عَلَى مَنْ لَا يُوثَقُ بِحِفْظِهِ كَحَدِيثِ: "اُكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ"، وَحَدِيثِ صَحِيفَةِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَدِيثِ كِتَابِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمِ الَّذِي فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسُّنَنُ وَالذِّيَّاتُ. وَحَدِيثِ كِتَابِ الصَّدَقَةِ وَنُصَبِ الزَّكَاةِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنْسَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حِينَ وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ، وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: "أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ"، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَقِيلَ: إِنَّ حَدِيثَ النَّهْيِ مَنْسُوخٌ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَكَانَ النَّهْيُ حِينَ خِيفَ اِخْتِلَاطُهُ بِالْقُرْآنِ، فَلَمَّا أَمِنَ ذَلِكَ أُذِنَ فِي الْكِتَابَةِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا نَهَى عَنِ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ مَعَ الْقُرْآنِ فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِئَلَّا يَخْتَلِطَ، فَيَسْتَبْهَ عَلَى الْقَارِئِ فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ "اهـ" (١).

ثالثاً: يلاحظ الآتي :

= أن الكتابة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن شاملة لكل أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

= أنه لا يقال فيها ما يقال في كتابة القرآن، فلم يكن مجموع حديث الرسول

(١) شرح النووي على مسلم (١٣٠/١٨).

مكتوبا عند مجموع الصحابة.

= أن ما كتب إنما كان مجهوداً فردياً من بعض صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم.

= أن ما كتب لم يكن مصنفاً ولا مرتباً.

= لم يكن الصحابي في كتابته لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم يكتب ما سمعه عن الرسول صلى الله عليه وسلم فقط بل يكتب أيضاً ما سمعه عن صحابي عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

تدوين الحديث في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

ظهرت لدينا صحف من أحاديثهم^(١)؛

مثل صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، والمشهورة بالصادقة.

ومثل صحف أبي هريرة رضي الله عنه.

ومثل صحيفة حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه.

قال عبدالرزاق: أخبرنا معمر قال: في صحيفة جابر بن عبد الله، قال:

موجبتان، ومضعفتان ومثلاً بمثل: فأما الموجبتان فمن لقي الله لا يشرك به دخل الجنة، ومن لقي الله يشرك به دخل النار، قال: وأما المضعفتان فمن عمل حسنة كتبت له بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف، وأما مثلاً بمثل فمن عمل سيئة كتبت

(١) انظر في كتاب بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص: ٢٢٨)، أمثلة الصحف التي كتبها الصحابة في الحديث.

عليه مثلها^(١).

عَنْ قَتَادَةَ قَالَ عَرَضْتُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ صَحِيفَةَ جَابِرٍ فَلَمْ يُنْكِرْ^(٢).
عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ
كِتَابٌ؟ قَالَ: "لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ
الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَأُكَ الْأَسِيرِ، وَلَا
يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ"^(٣).

قال وهبُ بنُ مُنَبِّهٍ: عَنْ أَخِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: "مَا مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ"^(٤).

ويبدو أن هذا في أول الأمر، ثم بعد ذلك صار له كاتب يكتب الحديث، أو
تعلم الكتابة بعد، فقد جاء عن الفضل بن الحسن بن عمرو بن أمية الضمري، عن
أبيه قال: تَحَدَّثْتُ عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِحَدِيثٍ فَأَنْكَرَهُ، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْكَ، قَالَ:
"إِنْ كُنْتَ سَمِعْتَهُ مِنِّي، فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدِي، فَأَخَذَ بِيَدِي إِلَى بَيْتِهِ فَأَرَانَا كُتُبًا كَثِيرَةً
مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَجَدَ ذَلِكَ الْحَدِيثَ فَقَالَ: قَدْ
أَخْبَرْتِكَ أَنِّي إِنْ كُنْتُ قَدْ حَدَّثْتُكَ بِهِ فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدِي".

(١) مصنف عبد الرزاق/ جامع معمر (١١/ ١٨٣، تحت رقم ٢٠٢٧٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٤٧٠).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث رقم (١١١)، ومسلم في كتاب الحج، باب
فُضِّلَ الْمَدِينَةَ، وَدُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا بِالْبُرْكََةِ، وَبَيَانِ تَحْرِيمِهَا، وَتَحْرِيمِ صَيْدِهَا وَشَجَرِهَا،
وَبَيَانِ حُدُودِ حَرَمِهَا، حديث رقم (١٣٧٠).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث رقم (١١٣).

قال ابن عبد البر رحمه الله: "هَذَا خِلَافٌ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَكْتُبُ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَتَبَ، وَحَدِيثُهُ ذَلِكَ أَصَحُّ فِي النَّقْلِ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ أُثْبِتُ إِسْنَادًا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ قَدْ يَسُوغُ التَّأْوِيلُ فِي الْجُمُعِ بَيْنَهُمَا" اهـ^(١).

والتأويل الذي يسوغ - والله اعلم - هو ما قدمته من أنه يحتمل أنه تعلم الكتابة بعد ذلك، أو أنه صار له من يمليه فيكتب له حديثه. ويلاحظ في هذا العهد:

= أن الصحف ليست مرتبة على الموضوعات إنما تمثل شيئاً مما سمعه الصحابي عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

= أن الأكثر من الصحابة لم تكن لهم صحف في ما سمعوه من الرسول صلى الله عليه وسلم، وإنما تلقى التابعون عنهم روايتهم بالسماع لا بالكتابة.
= بناء على ما تقدم لا نستطيع أن نقول: أن جميع أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم كانت مكتوبة عند الصحابة.

تدوين الحديث في زمن عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ).

جاء في كتاب العلم من صحيح البخاري باب كيف يقبض العلم:
"وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ: انظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكْتُبْهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ، وَلَا تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَلْتُنْفُسُوا الْعِلْمَ،

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٢٤، تحت رقم ٤٢٢).

وَلتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا" اهـ.
قال ابن حجر رحمه الله: "يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي وكانوا
قبل ذلك يعتمدون على الحفظ فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة
الأولى من ذهاب العلم بموت العلماء رأى أن في تدوينه ضبطاً له وإبقاء" اهـ^(١).
قال سَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ مَوْلَى الزُّبَيْرِيِّينَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شَهَابٍ يُحَدِّثُ سَعْدَ بْنَ
إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «أَمَرْنَا عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِجَمْعِ السُّنَنِ فَكَتَبْنَاهَا دَفْتَرًا دَفْتَرًا، فَبَعَثَ
إِلَى كُلِّ أَرْضٍ لَهَا عَلَيْهَا سُلْطَانٌ دَفْتَرًا»^(٢).

فهذا أول تدوين عام للحديث بأمر من ولي الأمر.

تدوين الحديث في أصول السماع عند التابعين وتابعيهم

جلس أهل العلم للتحديث، وصارت لهم مجالس سماع، وصار لكل
محدث أصل سماع، يأخذه الطالب عن شيخه.
وهذه صورة من صور كتب الحديث في زمن التابعين وتابعيهم سابقة
للمصنفات في الوجود، ولم تنقطع بوجود المنصفات؛
كما تدلُّ عليه قصَّة اللِّيث بن سعد مع أبي الزبير محمد ابن تَدْرُس، في
صحيفته عن جابر، لما سأله: أكلُّ ما في هذه الصحيفة سمعته من جابر؟ فقال:
منه ما سمعته، ومنه ما لم أسمعته، فقال: علِّم لي على ما سمعته. فعَلَّمَ له.
وهكذا كان لكل محدث ولكل راو أصول سماعه عن أشياخه. يعرف

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٩٤).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٣١، تحت رقم ٤٣٨).

ضبطه له بضبط هذه الأصول واستحضرها وحفظها من العبث بالزيادة أو النقص.

تدوين الحديث في مصنفات الحديث

- مصنفات ابن جريج (ت ١٥٠هـ).
- ومصنفات الأوزاعي (ت ١٥١هـ).
- جامع معمر بن راشد (ت ١٥٣هـ).
- مصنفات سعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦هـ).
- موطأ مالك (ت ١٧٩هـ).
- مسند ابن المبارك ، والزهد والرقائق، والبر والصلة (ت ١٨١هـ). وغيرها .

تدوين الحديث في المسانيد

- مسند أبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ).
- مصنف عبدالرزاق (ت ٢١١هـ).
- مسند ابن أبي شيبه ومصنفه (ت ٢٣٥هـ).
- مسند اسحاق بن راهوية (ت ٢٣٨هـ).
- مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).
- مسند الدارمي (ت ٢٥٥هـ).

تدوين الحديث في الكتب الستة

- الجامع الصحيح للبخاري (ت ٢٥٦هـ).
- الجامع الصحيح لمسلم (ت ٢٦١هـ).
- السنن ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ).

السنن أبي داود (ت ٢٧٥هـ) .

السنن الترمذي (ت ٢٧٩هـ) .

السنن النسائي (ت ٣٠٣هـ) .

تدوين الحديث بعد الكتب الستة

شرح معاني الآثار ومشكل الآثار للطحاوي (٣٢١هـ) .

تهذيب الآثار للطبري (ت ٣١١هـ) .

صحيح ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) .

صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) .

المستدرک علی الصحیحین الحاکم (ت ٤٠٥هـ) .

المقصد الثاني أنواع كتب الحديث

قال صديق خان (ت ١٣٠٧ هـ) رحمه الله: "ذكر المولى عبد العزيز المحدث الدهلوي في "العجالة النافعة" ما نصه بالعربية: "إن كتب الحديث لها طرق متنوعة، كالجامع؛

والجامع في اصطلاح المحدثين: ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث، أي: أحاديث العقائد، وأحاديث الأحكام، وأحاديث الرقاق، وأحاديث آداب الأكل والشرب، وأحاديث السفر والقيام والقعود، والأحاديث المتعلقة بالتفسير والتاريخ والسير، وأحاديث الفتن وأحاديث المناقب والمثالب، وقد صنف علماء الحديث في كل فنٍّ من هذه الفنون الثمانية تصانيف مفردة.

فأحاديث العقائد منها تسمى: "علم التوحيد"، وفيه كتاب "التوحيد" لأبي بكر بن خزيمة، وكتاب "الأسماء والصفات" للبيهقي.

وأحاديث الأحكام من كتاب الطهارة إلى كتاب الوصايا على ترتيب الفقه تسمى: "سننًا"، والكتب المصنفة فيها أكثر من أن تُحصَر - قلت (صديق خان): وذكرت قسطاً منها في كتابي المسمى بـ "جنان المتقين ذيل بستان المحدثين" انتهى -.

وأحاديث الرقاق تسمى: "علم السلوك والزهد"، وفيه كتاب "الزهد" للإمام أحمد وعبد الله بن المبارك وجماعة أخرى.

وأحاديث الآداب يقال لها: "علم الأدب"، وللبخاري فيه كتاب مبسوط موسوم بـ "الأدب المفرد".

والأحاديث المتعلقة بالتفسير تسمى: "علم التفسير"، كتفسير ابن مردويه، وتفسير الديلمي، وتفسير ابن جرير، فإنَّها من مشاهير تفاسير الحديث، وكتاب "الدر المنثور" يجمعها كلها.

وأما أحاديث التواريخ والسير فهي قسمان:

قسم يتعلق بخلق السماء والأرض، والحيوانات، والجن والشياطين والملائكة، والأنبياء الماضين، والأمم السابقين، ويسمى: "بدء الخلق". وقسم يتعلق بوجود النَّبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام وآله العظام من بدء ولادته إلى وفاته، ويسمى: "سيرة"؛ كسيرة ابن إسحاق، وسيرة ابن هشام، وسيرة ملا عمر.

والكتب المصنفة في هذا الباب أيضًا كثيرة جدًا، قلت: وجُمَلتها مذكورة في "كشف الظنون" انتهى.

وكتاب "روضة الأحياء" للسيد جمال الدين المحدث أحسن السير، لكن إن تيسرت نسخة صحيحة منه خالية من الإلحاق والتحريف، و"مدارج النبوة" للشيخ عبد الحق الدهلوي، والسيرة الشامية، والمواهب اللدنية من مبسوطات السير.

وأحاديث الفتن تسمى: "علم الفتن"، وفيه "كتاب الفتن" لنعيم بن حماد، وهو طويل عريض جدًا أورد فيه كل رطب ويابس ومصنفات أخرى للآخرين.

وأحاديث المناقب والمثالب تسمى: "علم المناقب"، وفيها أيضًا تصانيف عديدة متنوعة، وقد أفرد بعض المحدثين مناقب بعضهم عن بعض، سيما مناقب الآل والأصحاب لغرض تعلق به كمناقب قريش، ومناقب الأنصار، ومناقب العشرة المبشرة المسماة بـ"الرياض النضرة" في مناقب العشرة" للمحب الطبري،

و"ذخائر العقبي في مناقب القربى"، و"حلبة الكُميت في مناقب أهل البيت"،
و"الديباج في مناقب الأزواج".

وصنفت كتب كثيرة في مناقب الخلفاء الراشدين كـ"القول الصواب في مناقب عمر بن الخطاب"، و"القول الجلي في مناقب علي"، وللنسائي رسالة طويلة الذيل في مناقبه - كرم الله وجهه -، وعليها نال الشهادة في دمشق من أيدي نواصب الشام لفرط تعصبهم وعداوتهم معه ﷺ.

فالجامع ما يوجد فيه أنموذج كل فن من هذه الفنون المذكورة كالجامع الصحيح للبخاري، والجامع للترمذي.

وأما صحيح مسلم فإنه وإن كانت فيه أحاديث تلك الفنون لكن ليس فيه ما يتعلق بفن التفسير والقراءة، ولهذا لا يقال له: "الجامع" كما يقال لأختيه.

قلت (صديق خان): ولكن أورده صاحب "كشف الظنون" في حرف الجيم، وعبر عنه بالجامع، وكذا غيره في غيره من أهل الحديث، قال المجد صاحب "القاموس" عند ختمه لصحيح مسلم (ع): قرأت بحمد الله جامع مسلم... إلخ.

- القسم الثاني من المصنفات في الحديث: المساند، والمسند في اصطلاحهم:

ذكر الأحاديث على ترتيب الصحابة ش بحيث يوافق حروف الهجاء، أو يوافق السوابق الإسلامية، أو يوافق شرافة النسب، فإن جمع على حروف التهجي فالأحاديث المروية عن أبي بكر الصديق ﷺ تُقدم، وكذا أحاديث أسامة بن زيد، وأنس بن مالك، ونحوهما على أحاديث الصحابة الأخر.

وإن جمع على السوابق الإسلامية فتُقدم العشرة المبشرة بالجنة، وتُذكر أحاديث الخلفاء الراشدين على الترتيب، ثم أحاديث أهل بدر وأهل الحديبية، ثم

مسلمة الفتح، ثم أحاديث النسوة الصحابيات، وتقدم الأزواج المطهرات على كلهن، ولم تقع رواية الحديث عن البنات الطاهرات إلا القدر اليسير من سيدة النساء؛ لأنهن مثنى في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وماتت سيدة النساء بعده بستة أشهر، ولم تجدل فرصة الرواية، وإن جمع على القبائل والأنساب فتكتب أولاً مسانيد بني هاشم، خصوصاً الحسن والحسين، وعلي المرتضى، ثم أحاديث القبائل التي هي الأقرب منه ج في النسب، وحينئذ تقدم مرويات عثمان ذي النورين على أحاديث أبي بكر الصديق، وأحاديث الصديق وطلحة بين عبيد الله على أحاديث عمر بن الخطاب، وقس البواقي على هذا.

والقسم الثالث منها: المعاجم: والمعجم في اصطلاح المحدثين: ما تُذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ، سواء يعتبر تقدم وفاة الشيخ أم توافق حروف التهجي أو الفضيلة، أو التقدم في العلم والتقوى، ولكن الغالب هو الترتيب على حروف الهجاء، ومن هذا القسم المعاجم الثلاثة للطبراني.

قلت (صديق خان): والمشيوخ في معنى المعاجم، إلا أن المعاجم يرتب المشايخ فيها على حروف المعجم في أسمائهم بخلاف المشيخات. قاله الحافظ ابن حجر، كذا في ثبت شيخ شيوخنا محمد عابد السندي المدني - رحمه الله -.

- والقسم الرابع منها: الأجزاء: والجزء في اصطلاحهم: تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد، سواء كان ذلك الرجل في طبقة الصحابة أو من بعدهم كجزء حديث أبي بكر وجزء حديث مالك، وقس عليها.

قلت: وقد استوعبها صاحب "كشف الظنون"، وأوردت طرفاً منها في "جنان المتقين" انتهى. وهذا القسم أيضاً كثير جداً.

وقد يَختارون من المطالب الثمانية المذكورة في صفة الجامع مطلبًا جزئيًّا،
ويصنفون فيه مبسوطًا كما صنَّف أبو بكر بن أبي الدنيا في باب "النية" و"ذم الدنيا"
كتابين مبسوطين، والآجريُّ في باب رؤية الله، وعلى هذا القياس صنفت كتبٌ كثيرة
في جزئيات تلك المطالب الثمانية بحيث لا تطيق الطاقة البشرية إحصاءها. وللشيخ
ابن حجر والسيوطي يد طولى في تأليف الرسائل.

والقسم الآخر منها أربعون حديثًا، وهو يُجمع في باب واحد، أو أبواب شتى
بسند واحد أو أسانيد متعددة، وهو أيضًا كثير جدًا كما يُسمع ويُرى.

فالحاصل: أن أقسام التصانيف في علم الحديث ترجع إلى هذه الأنواع الستة
المذكورة، ويقال للرسائل: الكتب أيضًا. انتهى ما في "العجالة".

قلت: وليس هذا على طريق الحصر، فإن من أقسامها أيضًا:

الأفراد والغرائب وهو في اصطلاحهم: عبارة عن الأحاديث التي تكون
عند شيخ، ولا تكون عند آخر ككتاب "الأفراد" للدارقطني.

ومنها: السنن، وهو الكتاب المرتب على أبواب الفقه من الإيمان والطهارة
والصلاة والصيام إلى آخرها، كسنن أبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه
وغيرها.

ومنها: المُستخرج، وهو ما استُخرج لإثبات أحاديث كتاب آخر مع رعاية
ترتيبه ومتونه وطرق إسناده، وينتهي سنده إلى شيخ ذلك المصنف، أو شيخ شيخه
وهلم جرًّا، بحيث لا يحول المصنف بينه وبين هذا المسند، وفائدته: زيادة الاعتماد
والوثوق على روايات ذلك المصنف من جهة كون الطرق الأخرى لهذه الأحاديث؛
"كمستخرج أبي عوانة" ويقال له: الصحيح أيضًا؛ لأنه زاد طرقًا أخرى على طرق

"صحيح مسلم" وأسانيده وقليلاً من المتن أيضاً، فكأنه في نفسه كتاب مستقل^(١).
وقد انتقى منه الذهبي ثلاثين ومائتي حديث، وهو المشهور بـ "منتقى
الذهبي"، وكذلك المستدرک، وهو استدرک ما فات من كتاب آخر على شريطه
كمستدرک الحاكم أبي عبد الله النيسابوري وغيرها، وجملتها مذكورة في "كشف
الظنون" ثم في "جنان المتقين" اهـ^(٢).

(١) مع ملاحظة أن أصحاب المستخرجات ولو على الكتب الموسومة بالصحة قد يخرجون الأحاديث
بزيادات ليست في الكتاب الذي يستخرجون عليه، فينبغي النظر في أسانيدها، قبل الحكم لها
بالصحة، فقد يكون في السند راو ليس على شرط الصحيح، وزيادته تحتاج إلى نظر في ثبوتها.
(٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ١١٨-١٢٨).

المقصد الثالث

طبقات كتب الحديث

قال صديق خان مُتحدثًا عن طبقات كتب الحديث: "اعلم أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الشرائع والأحكام إلاَّ خبرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِلَافِ الْمَصَالِحِ، فَإِنَّهَا قَدْ تُدْرِكُ بِالتَّجْرِبَةِ وَالنَّظَرِ الصَّادِقِ وَالْحَدْسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ولا سبيل لنا إلى معرفة أخباره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا تَلْقَى الرِّوَايَاتِ الْمُنْتَهِيَةَ إِلَيْهِ بِالاتِّصَالِ وَالْعِنْعَنَةِ، سِوَاءَ كَانَتْ مِنْ لَفْظِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ كَانَتْ أَحَادِيثَ مَوْقُوفَةً قَدْ صَحَّتْ الرِّوَايَةُ بِهَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِحَيْثُ يَبْعُدُ إِقْدَامُهُمْ عَلَى الْجَزْمِ بِمِثْلِهِ لَوْلَا النِّصْنُ وَالْإِشَارَةُ مِنَ الشَّارِعِ فَمِثْلُ ذَلِكَ رِوَايَةٌ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَلَالَةٌ.

وتلقي تلك الروايات لا سبيل إليه في يومنا هذا إلاَّ تتبع الكتب المدونة في علم الحديث، فإنه لا يوجد اليوم رواية يُعتمد عليها غير مدونة. وكتب الحديث على طبقات مُختلفة ومنازل متباينة^(١)؛ فوجب الاعتناء بمعرفة صفات كتب الحديث.

فنقول: هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات؛

وذلك لأن أعلى أقسام الحديث ما ثبت بالتواتر، وأجمعت الأمة على قبوله

والعمل به.

(١) فالمراد بطبقات كتب الحديث هو بيان مراتبها، من جهة ما تتضمنه من أحاديث وآثار.

ثُمَّ ما استفاض من طرق متعددة لا يبقى معها شبهة يُعتدُّ بها واتقَى على العمل به جمهور فقهاء الأمصار، أو لم يَختلف فيه علماء الحرمين خاصة؛ فإنَّ الحرمين محلُّ الفقهاء الراشدين في القرون الأولى، ومخط رحال العلماء طبقة بعد طبقة يبعد أن يسلموا منهم الخطأ الظاهر، أو كان قولاً مشهوراً معمولاً به في قطر عظيم مروياً عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين.

ثُمَّ ما صحَّ أو حَسُنَ سندهُ وشهدَ به علماء الحديث، ولم يكن قولاً متروكاً لم يذهب إليه أحد من الأمة.

أما ما كان ضعيفاً (أو) موضوعاً، أو منقطعاً أو مقلوباً في سنده أو متنه، أو من رواية المجاهيل، أو مخالفاً لما أجمع عليه السلف طبقة بعد طبقة؛ فلا سبيل إلى القول به.

فالصحة: أن يشترط مؤلفُ الكتاب على نفسه إيراد ما صحَّ أو حَسُنَ غير مقلوب ولا شاذ ولا ضعيف إلاَّ مع بيان حاله، فإنَّ إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدر في الكتاب.

والشهرة: أن تكون الأحاديث المذكورة فيها دائرة على ألسنة المُحدثين قبل تدوينها وبعد تدوينها فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رَوَوْها بطرق شتى، وأوردوها في مسانيدهم ومجاميعهم، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه، وكشف مشكله، وشرح غريبه، وبيان إعرابه، ونخريج طرق أحاديثه، واستنباط فقهاء، والفحص عن أحوال روايتها طبقة بعد طبقة إلى يومنا هذا، حتَّى لا يبقى شيء مما يتعلق به غير مبحوث عنه إلاَّ ما شاء الله.

ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه في القول بها، وحكموا

بصحتها، وارتضوا رأيَ المصنف فيها، وتلقَّوا كتابه بالمدح والثناء.

ويكون أئمة الفقه لا يزالون يستنبطون عنها، ويعتمدون عليها، ويعتنون

بها، ويكون العامة لا يخلون عن اعتقادها وتعظيمها.

وبالجملة: فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان كملا في كتاب كان من الطبقة

الأولى ثمَّ، وثُمَّ إن فقدتا رأساً لم يكن له اعتبار.

وما كان أعلى حد في الطبقة الأولى، فإنه يصل إلى الاستفاضة ثمَّ إلى الصحة

القطعية - أعني: القطع المأخوذ في علم الحديث المفيد للعمل - والطبقة الثانية إلى

الاستفاضة، أو الصحة القطعية أو الظنية، وهكذا يزال الأمر.

فالطبقة الأولى: منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: "الموطأ"، و"صحيح

البخاري"، و"صحيح مسلم"^(١).

قال الشافعي - رحمه الله تعالى -: أصبح الكتب بعد كتاب الله: موطأ مالك.

وقد اتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن

وافقه.

وأما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد أتصل السند به من

طرق أخرى، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه.

وقد صنَّف في زمان مالك موطآت كثيرة في تخريج أحاديثه ووصل منقطعه

(١) فإن قيل: لم يدخل فيها صحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرک الحاكم؟ فالجواب: لأن

الصحيح عندهم ليس هو الصحيح المجتمع عليه. ولأن لهما في وصف الصحة ما اختصا به عن

غيرهم من أهل الحديث.

مثل كتاب ابن أبي ذؤيب، وابن عيينة، والثوري، ومعمّر، وغيرهم ممن شارك في الشيوخ، وقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل.

وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصي البلاد كما كان النبي صلى الله عليه وسلم ذكره في حديثه، فمنهم المبرزون من الفقهاء كالشافعي - رحمه الله تعالى -، ومحمد بن الحسن، وابن وهب، وابن القاسم.

ومنهم: نحارير المحدثين كيحیی بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق.

ومنهم: الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه، وقد اشتهر في عصره حتى بلغ إلى جميع ديار الإسلام، ثم لم يأت زمان إلا وهو أكثر له شهرة وأقوى به عناية، وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم حتى أهل العراق في بعض أمرهم.

ولم يزل العلماء يُخرجون أحاديثه، ويذكرون متابعاته وشواهدده، ويشرحون غريبه، ويضبطون مشكله، ويبحثون عن فقهه، ويفتشون عن رجاله إلى غاية ليس بعدها غاية.

وإن شئت الحق الصراح فقس كتاب "الموطأ" بكتاب "الآثار" لمحمد، و"الأمالي" لأبي يوسف تجد بينه وبينها بُعد المشرقين، فهل سمعت أحداً من المحدثين والفقهاء تعرض لهما واعتنى بهما؟!!

أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن أجمع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وأنها متواتران إلى مصنفيهما.

وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع، متبع غير سبيل المؤمنين، وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبي شيبة، وكتاب الطحاوي، ومسند الخوارزمي،

وغيرهما؛ تجدد بينهما وبينها بُعد المشرقين.

وقد استدرك الحاكم عليهما أحاديث هي على شرطهما ولم يذكرها، وقد تبعت ما استدركه فوجدته قد أصاب من وجه، ولم يصب من وجه، وذلك لأنه وجد أحاديث مروية عن رجال الشيخين بشرطهما في الصحة والاتصال فاتجه استدراكه عليهما من هذا الوجه؛ ولكن الشيخين لا يذكران إلا حديثاً قد تناظر فيه مشايخهما، وأجمعوا على القول به والتصحيح له كما أشار مسلم حيث قال: لم أذكر هاهنا إلا ما أجمعوا عليه.

وجُل ما تفرد به "المستدرك" كالموكى عليه المخفي مكانه في زمن مشايخهما، وإن اشتهر أمره من بعد أو ما اختلف المحدثون في رجاله فالشيخان كأساتذتهما، كانا يعتنيان بالبحث عن خصوص الأحاديث في الوصل والانقطاع وغير ذلك حتى يتضح الحال.

والحاكم يعتمد في الأكثر على قواعد مُحرَّجة من صدائعهم كقوله: زيادة الثقات مقبولة، وإذا اختلف الناس في الوصل والإرسال والوقف والرفع وغير ذلك فالذي حفظ الزيادة حجة على من لم يحفظ.

والحق: أنه كثيراً ما يدخل الخلل في الحفاظ من قبل رفع الموقوف ووصل المنقطع، لاسيما عند رغبتهم في المتصل المرفوع وتنويههم به، فالشيخان لا يقولان بكثير مما يقوله الحاكم، والله أعلم^(١).

(١) الحاكم رحمه الله مات قبل أن يجر جميع كتابه، فقد أثبت العلماء مراجعته لبعض الكتاب، والخلل فيه قليل، بخلاف ما تركه دون تحرير رحمه الله، والحاكم قَمَش وجمع ما وقف عليه مما ظهر له أنه يدخل

وهذه الكتب الثلاثة التي اعتنى القاضي عياض في "المشارك" بضبط مشكلها
وَرَدَّ تصحيفها.

الطبقة الثانية: كُتِبَ لَمْ تَبْلُغَ "الموطأ" و"الصحيحين"، ولكنها تلوها، كان
مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحديث، ولم يرضوا
في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم فتلقاها مَنْ بَعَدَهُمْ بالقبول.
واعتنى بها المُحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس،

=

في المستدرک، ليرد على أهل البدع دعواهم أنه ليس عند هل السنة من الحديث الصحيح إلا ما في
كتاب الصحيح للبخاري ومسلم، فنهد إلى إثبات خلاف ذلك، وجعل مقصده الأول: الأحاديث
نفسها التي أخرجها، بإيرادها من طرق على شرطها أو أحدهما بزيادة لم يذكرها؛ ليدل ذلك على
أنهما لم يستوعبا ألفاظ الأحاديث الصحيحة التي أخرجها، فمن باب أولى أنهما لم يستوعبا إخراج
كل الصحيح، خاصة وأنهما لم يدعي ذلك ولم يقصدها، ويدل عليه أنهما سميا كتابيهما بـ "الجامع المسند
المختصر..."، وأورد مع ذلك أحاديث أخرجها لرواتها أو أحدهما لم يخرجاها أو أحدهما، وأحاديث
صحيحة على نفس درجة الرواة الذين أخرجها لهم أو أحدهما، وهذه يحكم بصحتها ولا يقول إنها
على شرطها أو أحدهما، ووقع الخلل عند الحاكم في أنه اعتبر مجرد كون الرجل مما أخرج له أو
أحدهما، ولم يراع الهيئة التي أخرجها للراوي، خاصة إذا كان متكلماً فيه، فإنها لا يخرجان لمن تكلم
فيه إلا في مواطن، وهيئة انتقاء، من روايته عن شيوخ مخصوصين وصف مثلاً بضبط حديثهم، أو
برواية تلاميذ مخصوصين، علم أن حديثهم بهذه الهيئة لم يقع فيه خلل، أو أن يكون الراوي من
الشيوخ المباشرين لهما الذين وقع انتقاء ما صح من حديثه وأخرجاه أو أحدهما، فهذا ونحوه لم يراع
الحاكم رحمه الله، خاصة فيما مات عنه ولم يحرره. وانظر ما كتبه المعلمي رحمه في ترجمة الحاكم في كتابه
التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل (المعارف ١/ ٤٥٥).

وتعلق بها القوم شرًا لغريبها، وفحصًا عن رجالها، واستنباطًا لفقها^(١).
وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم كـ"سنن أبي داود"، و"جامع الترمذي"
و"مجتبى النسائي".

وهذا الكتب مع الطبقة الأولى اعتنى بأحاديثها رزين في "تجريد الصحاح"،
وابن الأثير في "جامع الأصول".

وكاد مسند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة؛ فإن الإمام أحمد جعله أصلاً
يعرف به الصحيح والسقيم، قال: ما ليس فيه فلا تقبلوه. هكذا في "حجة الله
البالغة".

وقال نجله المولى عبد العزيز الدهلوي: في "مسند أحمد" كثير من ضعاف
الأحاديث لم يبين الإمام حاله، لكن الضعيف الذي فيه يُحسن من كثير حديث مما
يصححه المتأخرون، وقد جعل علماء الحديث والفقهاء "المسند" المذكور أسوتهم في
هذا الشأن.

وفي الحقيقة: هو ركن عظيم في هذا الفن، وكذا ينبغي عد ابن ماجه في هذه

(١) كان المفترض أن يذكر الكتب الموسومة بالصحة غير الصحيحين والموطأ، وتكون هي الطبقة الثانية،
بدلاً من كتاب السنن لأبي داود والترمذي والنسائي، لأنها أصلاً ليست معدودة من كتب الصحيح.
ويؤكدده تقسيمهم مراتب الصحيح إلى: الأولى: ما اتفق عليه الشيخان. الثانية: ما أخرجه البخاري.
الثالثة: ما أخرجه مسلم. الرابعة ما كان على شرطهما. الخامسة: ما كان على شرط البخاري.
السادسة: ما كان على شرط مسلم. السابعة: ما صححه أصحاب الكتب الموسومة بالصحة. لكنه
هنا انتقل من طبقات كتب الحديث من حيث الصحة، إلى طبقاتها من حيث الشهرة والتداول، ولعله
تابع في ذلك تسميتها بالصحاح الستة، فلزم التنبية.

الطبقة، وإن كان بعض أحاديثها في غاية الضعف. انتهى.

ولم يعد ابن الأثير ابن ماجه في "الصحيح" وجعل سادسها "الموطأ"، والحقَّ معه، قال في "الحجة البالغة":

الطبقة الثالثة: مساند وجوامع ومصنفات صُنِّفت - قبل البخاري ومسلم في زمانها وبعدهما - جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف، والمعروف والغريب والشاذ والمنكر، والخطأ والصواب، والثابت والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول، ولم يتفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحصى.

ومنه ما لم يخدمه لغوي بشرح ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف، ولا مُحدث بيان مشكله، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله.

ولا أريد المتأخرين المتعمقين، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث، فهي باقية على استتارها واختفائها وحمولها كـ "مسند أبي يعلى"، و"مصنف عبد الرزاق"، و"مصنف أبي بكر بن أبي شيبة"، و"مسند عبد بن حميد"، والطيالسي، وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني، وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه، وتقريبه من العمل. انتهى.

قلت: ورجال هذه الكتب بعضهم موصوفون بالعدالة، وبعضهم مستورون، وبعضهم مجهول الحال؛ ولهذا لم تكن أكثر أحاديث هذه الكتب معمولاً بها عند الفقهاء، بل انعقد الإجماع على خلافها.

وبين هذه الكتب أيضاً تفاوت وتفاضل، بعضها أقوى من بعض، ومنها: "مسند الشافعي"، و"سنن ابن ماجه"، و"مسند الدارمي"، و"سنن الدارقطني"،

و"صحيح ابن حبان"، و"مستدرك الحاكم"، هكذا قال المولى عبد العزيز الدهلوي. وهذا تأويل ما قاله الشيخ عبد الحق الدهلوي - رحمه الله تعالى - : الأحاديث الصحيحة لم تنحصر في صحيح البخاري ومسلم، ولم يستوعبا الصحاح كلها؛ بل هما منحصران في الصحاح، والصحاح التي عندهما على شرطهما أيضًا لم يورداها في كتابيهما فضلًا عما عند غيرهما.

قال البخاري: ما أوردت في كتابي هذا إلا ما صح، ولقد تركت كثيرًا من الصحاح.

وقال مسلم: الذي أوردت في هذا الكتاب من الأحاديث صحيح، ولا أقول: إن ما تركت ضعيف، لا بد أن يكون في هذا الترك والإتيان وجه تخصيص الإيراد والترك إما من جهة الصحة، أو من جهة مقاصد أخر.

والحاكم أبو عبد الله النيسابوري صنف كتابًا سماه "المستدرك"؛ يعني: أن ما تركه البخاري ومسلم من الصحاح أورده في هذا الكتاب، وتلافى واستدرك بعضها على شرط الشيخين وبعضها على شرط أحدهما، وبعضها على غير شرطهما. وقال: إن البخاري ومسلمًا لم يحكما بأنه ليس أحاديث صحيحة غير ما خرجاه في هذين الكتابين.

وقال: قد حدث في عصرنا هذا فرقة من المبتدعة أطلوا ألسنتهم بالطعن على أئمة الدين، بأن مجموع ما صح عندكم من الأحاديث لم يبلغ زهاء عشرة آلاف. ونقل عن البخاري أنه قال: حفظت من الصحاح مائة ألف حديث، ومن غير الصحاح مائتي ألف، والظاهر - والله أعلم - أنه يريد الصحيح على شرطه، ومبلغ ما أورد في هذا الكتاب مع تكرار سبعة آلاف ومائتان وخمس وسبعون

حديثاً، وبعد حذف التكرار أربعة آلاف.

ولقد صنف الآخرون من الأئمة صحاحاً مثل "صحيح ابن خزيمة" الذي يقال له: "إمام الأئمة"، وهو شيخ ابن حبان.

وقال ابن حبان في مدحه: "ما رأيت على وجه الأرض أحداً أحسن في صناعة السنن وأحفظ للألفاظ الصحيحة منه كأن السنن والأحاديث كلها نصب عينيه".

ومثل: "صحيح ابن حبان" تلميذ ابن خزيمة ثقة، ثبت، فاضل، إمام، فهام.

وقال الحاكم: "كان ابن حبان من أوعية العلم واللغة والحديث والوعظ،

وكان من عقلاء الرجال.

ومثل: "صحيح الحاكم" الحافظ الثقة المسمى بـ"المستدرک"، وقد تطرق في

كتابه هذا التساهل، وأخذوا عليه وقالوا: ابن خزيمة وابن حبان أمكن وأقوى من

الحاكم، وأحسن وألطف في الأسانيد والمتون، ومثل المختارة للحافظ ضياء الدين

المقدسي، وهو أيضاً خرج صحاحاً ليست في الصحيحين، وقالوا: كتبه أحسن من

المستدرک.

ومثل: صحيح أبي عوانة وابن السكن، و"المنتقى" لابن الجارود.

وهذه الكتب كلها مختصة بالصحاح ولكن جماعة انتقدوا عليها تعصباً

وإنصافاً، وفوق كل ذي علم عليم، انتهى.

وقد أوردت تراجم هذه الكتب وغيرها في "جنان المتقين" فليعلم.

قال في "الحجة البالغة": والطبقة الرابعة: كتب قصد مصنفوها بعد قرون

متطاوله جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين كانت في المجامع والمسانيد المختلفة،

فنهوا بأمرها وكانت على السنة من لم يكتب حديثه المحدثون ككثير من الوعاظ

المتشدقين، وأهل الأهواء والضعفاء، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين، أو من أخبار بني إسرائيل، أو من كلام الحكماء والوعاظ خلطها الرواة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم سهواً أو عمداً، أو كانت من مُحتملات القرآن والحديث الصحيح، فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمداً، أو كانت جُملاً شتى في أحاديث مُختلفة جعلوها حديثاً واحداً بنسق واحد.

ومظنة هذه الأحاديث كتاب "الضعفاء" لابن حبان، و"كامل" ابن عدي، وكتب الخطيب، وأبي نعيم والجورقاني، وابن عساكر، وابن النجار، والديلمي، وكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطبقة، وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفاً مُحتملاً وأسوأها ما كان موضوعاً أو مقلوباً شديداً النكارة. وهذه الطبقة مادة كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي، انتهى.

قال المولى عبد العزيز الدهلوي: وأحاديث هذه الطبقة التي لم يعلم في القرون الأولى اسمها ولا رسمها، وتصدى المتأخرون لروايتها فهي لا تخلو عن أمرين:

- إما أن السلف تفحصوا عنها، ولم يجدوا لها أصلاً حتى يشتغلوا بروايتها.
- أو وجدوا لها أصلاً ولكن صادفوا فيها قدحاً أو علة موجبة لترك روايتها فتركوها.

وعلى كل حال ليست هذه الأحاديث صالحة للاعتماد عليها حتى يتمسك بها في إثبات عقيدة أو عمل، ولنعم ما قال بعض الشيوخ في أمثال هذا:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وقد أضلَّ هذا القسم من الأحاديث كثيراً من المُحدثين عن نَهج الصواب حيث اغتروا بكثرة طرقها الموجودة في هذه الكتب، وحكموا بتواترها وتمسكوا بها في مقام القطع واليقين، وأحدثوا مذاهب تُخالف أحاديث الطبقتين الأوليين على ثقتها.

والكتب المصنفة في أحاديث هذا القسم كثيرة: منها ما ذكر، ومنها كتاب "الضعفاء" للعقيلي، وتصانيف الحاكم، وتصانيف ابن مردويه، وتصانيف ابن شاهين، وتفسير ابن جرير، و"فردوس" الديلمي؛ بل سائر تصانيفه، وتصانيف أبي الشيخ. وغالب المساهلة ووضع الأحاديث في باب المناقب والمثالب، والتفسير، وبيان أسباب النزول، وباب التأريخ وذكر أحوال بني إسرائيل، وقصص الأنبياء السابقين، وذكر البلدان والأطعمة والأشربة والحيوانات، وفي الطب والرقى والعزائم والدعوات، وثواب النوافل أيضاً. وقعت هذه الحادثة (يعني وضع الأحاديث). وقد جعلها ابن الجوزي في "موضوعاته" مجروحة مطعوننة، وبرهن على وضعها وكذبها.

وكتاب "تنزيه الشريعة" يكفي لدفع تلك الغائلة، ثمَّ المسائل النادرة كإسلام أبي النبي ﷺ، وروايات المسح على الرجلين عن ابن عباس، وأمثالها من النوادر أكثرها تخرَّج من هذه الكتب، حتَّى إن غالب بضاعة الشيخ جلال الدين السيوطي ورأس ماله في تصنيف الرسائل ونوادرها هي الكتب المشار إليها، فلاشتغال بأحاديثها واستنباط الأحكام منها لا طائل تحته.

ومع ذلك من كانت له رغبة في تحقيقها فعليه بـ"ميزان الضعفاء" للذهبي،

و"لسان الميزان" للحافظ ابن حجر العسقلاني، و"مجمع البحار" للشيخ مُحَمَّد طاهر الكجراتي يغني لشرح غريبها وتوجيه عباراتها عن جميع المواد. انتهى.

قال في "الحجة البالغة": وهاهنا طبقة خامسة: منها ما اشتهر على السنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع. ومنها ما دسه الماجن في دينه، العالم بلسانه، فأتى بإسناد قوي لا يمكن الجرح فيه، كلامٌ بليغٌ لا يبعد صدوره عنه ج فآثار في الإسلام مصيبة عظيمة، لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد فتهتك الأستار ويظهر العوار.

أما الطبقة الأولى والثانية: فعليها اعتماد المحدثين وحوامها مرتعهم ومسرحهم.

وأما الثالثة: فلا يباشرها للعمل عليه والقول به إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث.

نعم رُبما يؤخذ منها المتابعات والشواهد، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا. وأما الرابعة: فالاشتغال بجمعها والاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين، وإن شئت الحق فطوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم، فالانتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث، والله أعلم، انتهى.

قال المولى عبد العزيز الدهلوي: ولما اتضح حال الطبقات وترتيب كتب الحديث، وتقرر أن الطبقة العليا في هذا الباب "الموطأ" و"الصحيحان"؛ فلا بد من

مزيد اهتمام بتحقيق هذه الثلاثة أولاً، وبالبقية من الصحاح الستة ثانياً^(١)، والظن
الغالب أن بعد تحقيق الموطأ وأختيه يفرغ عن الأمر بنحو ثلثين في تحقيق بقية
الأصول الستة بلا مين ولا يبقى إلا القدر اليسير^(٢) اهـ.

(١) في إطلاق وصف الصحة على السنن الأربعة تساهل، فإنهم لم يشترطوا ذلك أصلاً، بل أوردوا فيها
الصحيح وما يقاربه، والحسن وما يقاربه، والضعيف. نعم إن أريد بتسميتها بالصحاح الستة، أنها
أشهر كتب الحديث التي تداوها العلماء، وصحت الأسانيد إلى مصنفها واشتهرت، بما لم يشر-كها في
مجموعه غيرها من الكتب، فهذا صحيح. وانظر ما كتبه عن هذا في رسالتي ضمن هذا المجموع،
الموسومة بـ (الكتب الستة مصطلحا ومزايا).

(٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ٢٠٦-٢٢٢)، وقارن بـ "حجة الله البالغة" (١/ ١٣٢-١٣٥).

الخاتمة

على طالب الحديث أن يتم البحث والدراسة في هذا الموضوع، فإنه من المهمات التي يحتاجها، ولا يستغني عنها، خاصة عند ممارسته للتخريج، أو كلامه على علل الحديث، لأن إخراج الإمام للحديث في مصنفه له فيه مقصد وغرض، يدل عليه منهجه في تصنيفه ومقصده فيه.

وعند البحث عن الحديث، ومعرفة من أخرجه، لا تستغني عن معرفة ما تضمنته هذه الرسالة.

أسأل الله أن يوفقك، وأن يأخذ بيدك إلى ما فيه الخير والصلاح، وأن يجعلني وإياك هادين مهدين، وصل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.